صناعيو تل كردي يطالبون وزير الصناعة:

تحويل تل كردي إلى منطقة صناعية وإصلاح طريقها العام وتوسيعه وتأمين محطة أوكتان للصناعيين

جوخدار: كل الجهود تصب في خانة تعزيز مقولة «صنع في سورية»

هناء غانم

في إطار التوجهات الحكومية للقطاعات الإنتاجية التي تؤكد تأمين بيئة عمل جاذبة وملائمة للصناعيين لكونهم شركاء حقيقيين في الإنتاج، وتأمين متطلباتها بما يساهم في زيادة الإنتاج، قام وزير الصناعة د. عبد القادر جوخدار بجولة تفقدية للاطلاع على واقع العمل في المنشآت الصناعية في مدينة عدرا البلد ومنطقة تل كردي الصناعية لمتابعة واقع العمل الصناعي في العديد من المنشآت الصناعية النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية والاطلاع على الصعوبات التي تواجه عمل الصناعيين مؤكداً العمل لتذليل أي عقبات تتعلق بتنشيط الإنتاج وتقديم التسهيلات في هذا الإطار وتنشيط العملية الإنتاجية وتأمين حاجة السوق المحلية من مختلف السلع والمواد، مؤكداً أن التوجه الحكومي اليوم لدعم القطاع الصناعي لكونه الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني.

الوزير جوخدار أضاف: إن الحكومة لا تدخر جهداً في تطوير هذا القطاع ودعم الإنتاج الصناعي بكل قطاعاته وكل ما يهدف لعودة عجلة الإنتاج، ولاسيما في المدن الصناعية سواء من ناحية توفير المواد الأولية أم توفير حوامل الطاقة والتيار الكهربائي والمحروقات، وتأمين كل المستلزمات والخدمات اللازمة لتطوير عملها والاهم تكثيف الجهود لتسهيل عملية الاستيراد كما أكد أنه يوجد إصرار كبير من الصناعيين على العمل وزيادة الإنتاج لتغطية حاجة السوق ودعم التصدير، والأهم وجود سلاسل إنتاجية متوافقة ومتكاملة بين المنشآت الصناعية معرباً عن تفاؤله بتطوير وتحسين دوران عجلة العمل خلال المرحلة القادمة.

وأشار جوخدار إلى أن كل الجهود تصب اليوم بهدف تعزيز مقولة صنع في سورية وخلق منتج صناعي سوري بامتياز يكون منافساً للبضائع في مختلف الدول بالجودة وبالسعر.

الصناعيون في منطقة تل كردي بمحافظة ريف دمشق كانت لهم جملة من المطالب التي تحدثوا عنها بشفافية أمام الوزير مؤكدين أنه في حال تلبيتها فإنها ستساهم في دعم القطاع الصناعي وزيادة الإنتاج وتتمثل بداية بضرورة إتمام عملية تحويل تل كردي إلى منطقة صناعية وإعادة السماح لهم بتحويل قيمة المحروقات عن طريق البنك علماً أن القيم كبيرة جداً والأهم العمل على تحسين شبكه الهواتف الأرضية حيث إنه لا تتوفر بوابات انترنت في المقسم ولا توجد خدمة إنترنت لمعظم المعامل إضافة إلى أهمية تحسين خدمه شركات الاتصالات الخلوية في المنطقة والمطلب الرئيس للصناعيين هو إصلاح الطريق العام في تل كردي وتوسيع مدخلها وتركيب إنارة في شوارعها تعمل على الطاقة الشمسية وتفعيل المستوصف في بلدة تل الصوان لخدمه أهل المنطقة والعمال علماً أن المعامل جهزت المستوصف بالكامل، وتأمين محطة أوكتان للصناعيين أسوةً بالمناطق الصناعية الأخرى لتخفيف المشقة والعبء عليهم في الحصول على المحروقات.

ومن جهة أخرى أكد الصناعيون ضرورة إعادة تفعيل برامج دعم الصادرات بالنسبة للصناعة المحلية كالألبسة والخيوط حيث فقدت سورية مكانتها في التصدير خلال العام الماضي ومن الممكن أن يكون الدعم كما كان في عام /٢٠١٠/ بحيث يستفاد منه في تسديد التزامات الشركات المصدرة كدفع الضرائب ورسوم التأمينات الاجتماعية وغيرها الأمر الذي يساهم في إعادة سورية إلى المنافسة وتأمين القطع الأجنبي حيث إن تمويل الصادرات يرفع التكلفة ويحد من إمكانية التصدير.

وجاء رد الوزير جوخدار مطمئناً للصناعيين قائلاً إن العمل على تطوير المنطقة الصناعية في تل كردي من أولويات عمل الوزارة وأنه سيتم لحظ جميع الطروحات والمطالب وهي محل اهتمام وسوف يتم الأخذ بها ومتابعتها من الحكومة واللجنة الاقتصادية والعمل على حلها بأسرع وقت ممكن وفق الإمكانيات المتاحة.

وأكد الوزير أن جميع هذه المطالب سيتم أيضاً متابعتها مع الوزارات المعنية بما يحقق دعم العملية الإنتاجية واستمرار تشغيل اليد العاملة وضخ المنتجات في الأسواق والأهم العمل على دعم الصادرات لما له من أثر مهم كبير وإيجابي في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي الصناعة والصناعيين بشكل خاص مع الحرص على بذل كل الجهود لتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة لاستمرار دوران عجلة الإنتاج.

بدوره رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أشار إلى أن زيارة هذه المعامل تأتي في إطار متابعة العمل وفق التوجيهات الحكومية بزيادة الإنتاج خاصة بعد صدور القرارات الحكومية الأخيرة التي تدعم الإنتاج، وسبر العقبات والصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي والعمل على معالجتها.

> المصري: الزيارة لمعرفة الصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي ومعالجتها

ديون السوريين تصل إلى المحاكم

زيتونة: قضايا الاحتيال المسجلة في القضاء عددها كبير

البقاليات تسجل الديون كـ«سلعة» وليس كمبلغ مالي!

طلال ماضي

تتعقد قصة الديون في هذه الأوضاع وتزداد كثيراً والمشكلة أن لا مخرج قانونياً لها، فهي تتراكم على المدين ولدرجة أن الدائن يلجأ أحياناً إلى القضاء لتحصيل دينه مع التضخم القائم حالياً وليحصل على آلية معينة تضمن له حقه.

يقول صاحب متجر في محلة المزة وفوق رأسه لائحة مكتوب عليها «الدين ممنوع الرجاء عدم الإحراج» لـ«الوطن» إن ظروف العمل أصبحت جداً معقدة، والإحراج سيد الموقف من الجيران والأقارب الذين يضطرون لشراء بعض الحاجات وليس لديهم القدرة والسيولة المتوفرة للشراء، والأسعار في تغير مستمر، وأحياناً يتم تعديلها أكثر من مرة في اليوم الواحد، وحتى لا نقع في خسارة ولا (نكسر خاطر) معارفنا نقوم بتسجيل الدين كسلعة بشرط تسديده حسب السعر وقت التسديد وليس الشراء، وبهذه الحالة لا يخسر البائع ويكون قد لبى حاجة الزبون ريثما تكون تبدلت حالته وتوفرت السيولة في يديه.

ومن ديون السلع إلى ديون الأموال وخاصة الديون القديمة التي فقدت قيمتها بسبب التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة والتي قال عنها الدكتور المحامي بشير بدور لصحيفة «الوطن»، إنها من الجرائم التي كثرت في الآونة الأخيرة.

ويضيف: إن تقدير قيمة الأموال المعادة التي تأثرت بفعل التضخم يعود إلى تقدير القاضي، وبعض الديون عليها مستندات مثل سندات الأمانة وغيرها أو شراء عقارات في وقت سابق، وتعذر نقل الملكية أو التراجع عن البيع، وبعض الديون للأسف لا يوجد أي مستندات وتم منحها على المعرفة وبحكم الجيرة.

وأشار بدور إلى أن الارتفاعات المتتالية في سعر الصرف أدت إلى الكثير من المشكلات والتشابكات المالية والمضاعفات السلبية، كما أن ازدياد حالات الديون والاحتيال والسرقة ونمو الفقر المتزايد شكل ضغوطاً أثرت في تعاطي المحاكم في هذا الشأن، وأصبح عدد الدعاوى يتزايد وأغلبها دعاوى احتيال وسرقات ونصب، والمحزن أن أكثر المواطنين في الدعاوى لم يكن لديهم النية الجرمية للاحتيال، لكن الواقع الاقتصادي فرض عليه الاستسلام، ومنهم من لا ينكرون الدين لكنهم لا يستطيعون تسديده، ومنهم من كانت ديونهم بسيطة لكن التضخم حولها إلى أرقام كبيرة جداً، فمثلا من كان دينه ٥٠٠ ألف ليرة قبل الأزمة كانت تعادل سيارة ثمنها اليوم نحو ١٥٠ مليون ليرة، وهذا ما يزيد من معاناة المستدينين وخسارة الدائن.

واعتبر بدور أن الفشل في إدارة الأزمة الاقتصادية أدى إلى مضاعفة الجريمة وازدياد السرقات وغيرها في المجتمع، كما أن نمو البطالة بشكل كبير أدى إلى إيقاع المواطن في حالة من العوز الاقتصادي والديون المتراكمة.

رئيسة النيابة العامة والمتخصصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية القاضي دانيا زيتونة أكدت في تصريح لصحيفة «الوطن» أن تزايد الجرائم وتنوعها يؤديان إلى زعزعة الاقتصاد الوطني ويمسان الثقة بين المتعاملين على الصعيد التجاري من أجل الاستيلاء على أموال أشخاص يقعون في الغلط وهناك الكثير من قضايا الاحتيال المسجلة في القضاء.

عودة النشاط السياحي قريباً إلى وادي بردى وعين الفيجة

وزير السياحة لـ«الوطن»: العمل على تعديل المخطط التنظيمي لمنطقة السيدة زينب

محافظة ريف دمشق: ١٠٤ منشآت سياحية بـ«السيدة» تعمل بترخيص إداري

محمد راكان مصطفى

أكد وزير السياحة رامي مرتيني العمل بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ومحافظة ريف دمشق وبالتنسيق مع هيئة التخطيط الإقليمي على تعديل المخطط التنظيمي لمنطقة السيدة زينب بهدف معالجة واقع المدينة بشكل عام، ووضع المنشآت السياحية بشكل خاص باعتبار المدينة منطقة سياحية تستقطب أعداداً كبيرة من الزوار.

وأكد مرتيني اهتمام الوزارة بالعمل على معالجة واقع المنشآت السياحية في كل المحافظات، وفق كل حالة على حدة بينما يضمن تنظيم العمل السياحي وفق الأنظمة والقوانين.

وأشار وزير السياحة إلى أن محافظة ريف دمشق بشكل عام، سواء محاور الزبداني وبلودان ومعلولا أم محور طريق المطار، والصبورة ويعفور، شهدت عودة واضحة للمنشآت بأنواعها للعمل، وتحسناً واضحاً في الارتياد والقدوم السياحي.

وكشف الوزير مرتيني عودة النشاط السياحي قريباً إلى منطقة وادي بردى وعين الفيجة مع تأكيده الالتزام بحماية حرم النبع وأكد الوزير اهتمام الوزارة بالسياحة الشعبية، منوهاً بالعمل على إقامة منتزه على بحيرة زرزر شبيه بمنتزه سد المنطرة في محافظة القنيطرة، لارتياد اليوم الواحد، كما أشار إلى التواصل مع وزارة الزراعة والوحدات الإدارية لبحث إمكانية إقامة استثمارات للسياحة الشعبية على أملاكها على طريق مطار دمشق الدولي، بما يتيح إيرادات جيدة لهذه الجهات ويؤمن منشآت للارتياد السياحي بأسعار مقبولة في المناطق القريبة من العاصمة.

وكشف الوزير في حديثه عن دخول منشآت حميميم للسياحة الشعبية في محافظة اللاذقية للخدمة مع نهاية الشهر الحالي أو مطلع الشهر القادم.

وحول واقع حوامل الطاقة للمنشآت السياحية، أكد الوزير أن واقع هذا العام أفضل من العام السابق، رغم أنه لم يتم تلبية كامل متطلبات المنشآت من المواد، إلا أن الشكاوى هذا العام أبدي بكثير من السابق، معيداً ذلك إلى أن التغذية هذا الموسم كانت أفضل، كما أن زيادة نسب الإشغال وتحسن الموسم ساهما بتخفيف العبء التشغيلي عن المنشآت.

وكان المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق قد ناقش موضوع التوفيق بين المنشآت السياحية والوحدة الإدارية في السيدة زينب حيث إن أغلب المنشآت تعمل بموجب ترخيص إداري مؤقت وببلغ عددها ١٠٤ منشآت وتنتهي تراخيصها الإدارية في شهر نيسان من العام القادم.

وقرر المكتب في جلسته الإحالة إلى وزارة السياحة لمقاربة واقع مدينة السيدة زينب بواقع جزيرة أرواد والاستفادة من التجربة بما يخدم المدينة والمنشآت السياحية فيها وينهي مخالفة هذه المنشآت للشروط الواجب توفرها في المنشأة السياحية.

٦٠٠ براد ما تزال متوقفة في نصيب.. ومعظم مشكلات السائقين في «الفيزا» وموديل البراد

مصدر في الجمارك لـ«الوطن»: إدخال ١٠٠ شاحنة بعد اجتماع مع الجانب الأردني لحل مشكلة البرادات الناقلة للخضر والفواكه

كشتو لـ«الوطن»: تحسن نسبي في عبور الخضر والفواكه ونحن بذروة الموسم

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في جمارك نصيب لـ«الوطن» عن اجتماع حصل نهاية الأسبوع الماضي مع الجانب الأردني لبحث مشكلة الشاحنات والبرادات السورية المتجهة نحو الأراضي الأردنية وتوقف معظمها في معبر نصيب كانت نتائجه إيجابية وتم بناء عليه إدخال نحو ١٠٠ شاحنة وبراد فارغة ومختلفة الحمولات يومي الأربعاء والخميس معظمها كانت وجهتها الأسواق الأردنية والعراق وأنه تم طرح عدد من المقترحات لحل مشكلة البرادات السورية التي تنقل الخضر نحو دول الخليج العربي خاصة بعد اشتراط السعودية وتحديدها تاريخ صنع السيارات (البرادات) المسموح لها بدخول الأراضي السعودية بألا تكون أقل من موديل ٢٠٠٤ ومن هذه المقترحات السماح بدخول برادات أردنية أو خليجية لمعبر نصيب وإجراء مناقلة للخضر من البرادات السورية مقدراً عدد البرادات المحملة بالخضر حالياً في معبر نصيب بحدود ٦٠٠ براد.

وأوضح رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو أن هناك تحسناً نسبياً في دخول البرادات والخضر نحو الأراضي الأردنية مع بداية الأسبوع الجاري وأن أكثر المشكلات التي تعترض إكمال البرادات السورية طريقها نحو دول الخليج العربي هو عدم توفر (فيزا) لدى سائقي هذه البرادات والشاحنات تسمح لهم بدخول الأراضي السعودية، إضافة لقدم الكثير من البرادات والشاحنات السورية وهو بخلاف ما حددته السعودية، وبين أن القرار نفسه ساهم بخروج وعدم السماح لنحو ٢٥٠٠ براد أردني من أصل ٦ آلاف براد كان يمكن التعامل معها وإجراء مناقلة في معبر جابر للخضر والفواكه السورية وبالتالي انخفض عدد البرادات الأردنية المسموح لها بالدخول للأراضي السورية وباتت الأولوية للبرادات المتبقية لنقل وشحن البضائع الأردنية وهو ما أخر عبور البرادات السورية وأدى لحدوث تراكم واختناقات في معبر نصيب.

بينما طلب عدد من مصدري الخضر خلال حديثهم لـ«الوطن» السماح للبرادات الخليجية (خاصة التي تعود لسوريين مقيمين في دول الخليج) بالدخول فارغة لمعبر نصيب وهو ما يحتاج إلى قرار واستثناء لأنه غير مسموح بدخول البرادات فارغة لمعبر نصيب وهو ما يوفر على السوريين عملية المناقلة التي تتم في معبر جابر ويوفر الرسوم الجمركية المفروضة على البرادات السورية العابرة للأراضي الأردنية التي تقدر ما بين ١٥٠٠ -٢٠٠٠ دولار وتكلفة وأجور البراد السوري الناقل للخضر والفواكه لدول الخليج، إذ إن معظم الأجور التي صرح بها السائقون وصولاً لدولة الإمارات العربية هي ما بين ١٠ -٢٠ ألف درهم وهي كلف عالية وتحد من قدرة المنافسة للبضائع المحلية في الأسواق الخليجية.

بينما قدر كشتو أن موسم الخضر والفواكه مستمر حتى منتصف شهر أيلول المقبل ونحن حالياً في ذروة الإنتاج ولابد من تكثيف التواصل مع الجوار الأردني لضمان انسيابية وصول الخضر والفواكه للأسواق الخليجية وتحقيق منفعة للمزارع السوري بما يحفزه على الإنتاج والاستمرار في الإنتاج في المواسم المقبلة، خاصة أن المنتجات السورية مطلوبة في السوق الخليجية لكن الأهم ضمان وصولها بالجودة ذاتها وعدم تعرضها للتلف خلال عمليات النقل أو المناقلة التي تجري خلال طريقها.